

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

٩٤
الجلسة العامةالاثنين، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٠٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

الجديدة، من منطقة زمنية الى أخرى. وأنتم أعضاء الجمعية العامة وفرت فرصة فريدة لنا جميعاً لإمعان النظر في مصيرنا المشترك بعقد دورة ستمثل بالتأكيد أكبر تجمع للزعماء السياسيين شهد العالم حتى الآن.

والهدف من وراء تقريري هو تزويد ذلك التجمع بوثيقة أساسية يعمل على أساسها. وقد حاولت في هذه الوثيقة أن أحدد التحديات الرئيسية التي نواجهها ونحن ندخل إلى القرن الحادي والعشرين وأن أرسم ملامح خطة عمل لمواجهة هذه التحديات.

وإذا كانت كلمة واحدة تلخص التغييرات التي شهدتها، وكانت هذه الكلمة "العولمة". إننا نعيش في عالم أصبح متربطاً على نحو لم يحدث من قبل؛ عالم تتفاعل فيه الجماعات والأفراد بشكل مباشر أكثر فأكثر عبر حدود الدولة، وغالباً ما يحدث ذلك دون مشاركة الدولة على الإطلاق. وينطوي ذلك بالطبع على مخاطر. فالجريمة والمخدرات والإرهاب والأمراض والأسلحة - كلها مخاطر تتحرك جيئة وذهاباً بخطى أسرع وبأعداد أكبر مما كان عليه الحال في الماضي. وأصبح الناس يشعرون بأنهم مهددون بفعل أحداث تقع على مسافة كبيرة منهم.

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ستانيسلوس (غرينادا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠١٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترنات

(ب) جمعية الأمم المتحدة للألفية

تقرير الأمين العام (A/54/2000)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير عن الألفية.

لعل الألفية لم تكن أكثر من مجرد حدث عابر على التقويم، ولكنكم اخترتم - أنتم حكومات وشعوب العالم - أن تجعلوا منها أكثر من ذلك: أي مناسبة تحتفل بها البشرية جماء وتتأمل فيها. لقد احتفل العالم عشيّة السنة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة إلى رئيس المكتب المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وما لم نعمل على مضاunganة وتضافر جهودنا، فإن الفقر والظلم سيزدادان سوءاً حيث أن سكان العالم سيزداد عددهم بليوني نسبة في ربع القرن المقبل، ومعظم الزيادة ستحصل تقريرياً في أشد البلدان فقراً.

وأسوأ هذه المشاكل قائمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تتأثر نسبة أعلى من السكان بالفقر المدقع هناك أكثر من أي مكان آخر، ويزيد من تفاقمها ارتفاع عدد الصراعات ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) وغيره من الأمراض. وأناشد المجتمع العالمي أن يلبي بصورة خاصة احتياجات أفريقيا وأن يقدم للأفارقة كامل الدعم في كفاحهم من أجل التغلب على هذه المشاكل. وتقريري يتضمن سلسلة من الأهداف الرامية إلى عكس مسار هذه الاتجاهات المخيفة في جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أن بإمكاننا في غضون السنوات الـ ١٥ المقبلة أن نخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف؛ وكفالة أن يتلقى جميع الأطفال - البنات والبنين على حد سواء، ولكن البنات بصورة خاصة - التعليم الابتدائي بكامله؛ ووقف انتشار مرض الإيدز. وفي غضون عشر سنوات، بإمكاننا أيضاً أن نغير حياة ١٠٠ مليون من سكان مدن الصفيح في شتى أنحاء العالم. وأعتقد أننا ينبغي أن نتمكن من توفير فرص العمل اللائق لجميع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة.

هذه الأهداف تصبح أهدافاً واقعية إذا استغللنا كامل الاستغلال الفرص التي توفرها العولمة والثورة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات. والكثير يعتمد على البلدان النامية نفسها في تبني السياسات السليمة، بيد أن العالم الصناعي أيضاً يجب أن يضطلع بدور حيوي في ذلك. ويجب أن يفتح أسواقه كاملة أمام منتجات البلدان النامية؛ ويجب أن يخفف من أعباء الدين على نحو أسرع وأعمق؛ ويجب أن يقدم المزيد من المساعدة الإنمائية والتي تكون أفضل تركيزاً.

وغني عن القول إن دور القطاع الخاص حاسم أيضاً. فمن الأهمية بمكان أن ننشئ شراكات جديدة بغية استغلال التكنولوجيا الجديدة إلى أقصى حد. وإنني أورد في تقريري عدة أمثلة جديدة. أحد الأمثلة هو إقامة

بيد أن فوائد العولمة واضحة بدورها أيضاً: نمو أسرع، مستويات معيشية أعلى، وبروز فرص جديدة، للأفرادحسب، وإنما أيضاً من أجل إيجاد تفاهم أفضل بين الأمم، ولصالح العمل المشترك.

لكن هناك مشكلة وهي، أن هذه الفرص أبعد ما يكون عن التوزيع العادل في الوقت الحالي. كيف يمكننا أن نقول إن نصف بني البشر - الذين لم يتتسن لهم حتى الآن إجراء أو تلقي مكالمة هاتفية، ناهيك عن استخدام حاسوب - بأنهم يشاركون في العولمة؟ لا يمكننا أن نقول ذلك دون أن نهينهم في فقرهم.

وال المشكلة الثانية هي الأسواق العالمية التي لا تقوم بعد، مثل الأسواق الوطنية، على قواعد ترتكز على أهداف اجتماعية مشتركة. والعولمة، في غياب هذه القواعد، تجعل الشعوب تشعر بأنها تحت رحمة قوى يتغذّر التنبؤ بها. ولذلك، فإن التحدى الرئيسي الذي نواجهه في عصرنا يتمثل في جعل العولمة تعنى ما هو أكثر من اتساع الأسواق. وبعبارة أخرى يحرز هذا التحول الكبير النجاح، يجب أن نتعلم كيف نمارس الحكم على نحو أفضل، وقبل كل شيء كيف نمارس الحكم ببعضنا مع بعض على نحو أفضل.

ويتعين علينا أن نجعل دولنا أقوى وأكثر فعالية على الصعيد الوطني، ويتعين أن نجعلها تعمل معاً لمعالجة مسائل عالمية، وأن تتأزر وأن يكون لها رأيها.

فما هي هذه المسائل العالمية؟ لقد صنفتها تحت ثلاثة عناوين، وكل عنوان منها يتعلق بإحدى حرثيات الإنسان الأساسية، وهي التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في مواصلة العيش على هذا الكوكب.

أولاً، سأشير إلى التحرر من الفاقة. كيف بإمكاننا أن نصف البشر بأنهم أحرار ومتساوون في الكرامة عندما يكافح ما يزيد على مليون نسمة منهم في سبيل سد رمقوهم بأقل من دولار واحد يومياً، وبدون مياه صالحة للشرب، وعندما تفتقر نصف البشرية إلى المرافق الصحية الكافية؟ وبعضاً ما يشعر بالقلق حيال إمكانية تداعي سوق الأسهم، أو يجهد في سبيل الحصول على آخر طراز من الحواسيب، في حين أن أكثر من نصف أبناء جلدتنا من الرجال والنساء يكافدون هموماً رئيسية، مثل تأمين وجبة الطعام التالية لأطفالهم.

ألا تشكل درعا للجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. وفي حالات استثنائية، فإن التضارب بين هذين المبدأين يجعلنا نعيش حالة من الارتباك الحقيقى، وعلى مجلس الأمن واجب أخلاقي للعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ومع ذلك ينبغي للمجتمع الدولي في معظم الحالات أن يتمكن من صون السلام باتخاذ تدابير لا تمس سيادة الدول. وبإمكانه أن يفعل ذلك إذا تعززت قدرتنا على الاضطلاع بعمليات السلام. وفيما يتعلق بهذه النقطة، سيتلقى مؤتمر قمة الألفية توصيات منفصلة من فريق رفيع المستوى أنشأته لدراسة المسألة.

إن الجزاءات الاقتصادية هي أحد الأسلحة المتاحة لمجلس الأمن، وقد استعمله بكثافة في التسعينات. بيد أن هذه الجزاءات كثيراً ما تفشل في الضغط على الحكم الجانحين بينما تسبب معاناة لا مبرر لها للسكان الأبرية. ويجب أن حكم تصويبها على نحو أفضل.

أخيراً، يجب أن نواصل تطبيق جدول أعمالنا لنزع السلاح على نحو أكثر نشاطاً. فمن عام ١٩٩٥ فقد نزع السلاح الزخم بصورة مثيرة للجزع وهذا لا يعني إحكام الطوق على الاتجار بالأسلحة الصغيرة فحسب، وإنما أيضاً العودة إلى مسألة الأسلحة النووية. والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي ينعقد هذا الشهر سيكون على الأرجح محبطاً للأمال ما لم تبرز إشارات واضحة متادها أن جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، على استعداد لبذل جهد حقيقي. وأقترح أن ننظر الآن نظرة جادة في عقد مؤتمر دولي ذي قاعدة عريضة لتحديد طرائق إزالة المخاطر النووية بجميع أنواعها.

والحرية الأساسية الثالثة التي تناولها تقريري هي الحرية التي لا يحددها الميثاق تحديداً واضحاً، لأنه في عام ١٩٤٥ لم يتصور مؤسسو الأمم المتحدة أن هذه الحرية الأساسية ستصبح موضع تهديد يوماً ما. وإنني أعني حرية الأجيال المقبلة في مواصلة العيش على هذا الكوكب.

وحتى الآن، كثيرون منا لم يفهموا إلى أي حد تتعرض تلك الحرية للخطر. وقد علمت أنه في كل مداولات الجمعية العامة وفي كل أعمالها التحضيرية لجمعية الألفية خلال الـ١٨ شهراً الماضية، لم تجد البيئة الاعتبار الكافي أبداً. وعند إعداد هذا التقرير وجدت وصفات سياسات

شبكة تتألف من ١٠٠٠ موقع على شبكة الانترنت لتزويد المستشفيات والعيادات في البلدان النامية باخر المعلومات الطبية والموارد التي تحتاج اليها. وثمة مثال آخر هو إنشاء كونسورتيوم من مجموعة من الشركات المتطوعة في مجال التكنولوجيا المتطورة من البلدان الصناعية لتدريب الناس من البلدان النامية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والفرص التي تتيحها. والمثال الثالث هومبادرة تتخذها إحدى أكبر المجتمعات الدولية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفير الاتصالات على مدار الساعة في مناطق تعرضت للكوارث الطبيعية عندما يمكن للمعلومات الآتية أن تنقذ حياةآلاف الناس.

والعنوان الثاني الرئيسي في التقرير هو التحرر من الخوف. فالحروب بين الدول باتت لحسن الحظ أقل مما كانت عليه. ولكن في العقد الأخير أودت الحروب الداخلية بحياة ما يزيد على ٥ ملايين نسمة وهجرت أضعاف ذلك العدد من الناس من ديارهم. ومع ذلك، لا نزال نعيش تحت شبح أسلحة الدمار الشامل. وأعتقد أن كلاً من هذين التهديدين يقتضي منا أن نفك أقل في الأمان من حيث مجرد الدفاع عن الأرض وأن نفك أكثر في الأمان من حيث توفير الحماية للشعوب. وهذا يعني أننا يجب أن نتصدى للتهديد الناجم عن الصراعات المهلكة في كل مرحلة من مراحل العملية.

ويجب أن نبذل المزيد من الجهد لمنع نشوء صراعات على الإطلاق. فمعظم الصراعات تدور رحاها في بلدان فقيرة، ولا سيما البلدان التي تعاني من حكم سيئ أو التي تتوزع فيها القوة والثروة على نحو غير منصف بين المجموعات العرقية أو الدينية. ولذلك، فإن أفضل طريقة لاتقاء الصراعات هي تعزيز الترتيبات السياسية التي تكفل لجميع المجتمعات تمثيلاً عادلاً، مقترباً باحترام حقوق الإنسان وضمان حقوق الأقليات وتحقيق التنمية الاقتصادية ذات القاعدة العريضة.

ويجب أيضاً تسليط الضوء على عمليات نقل الأسلحة أو الأموال أو الموارد الطبيعية بطريقة غير مشروعة حتى يتمنى لنا أن نسيطر عليها سلطة أفضل. ولابد لنا من توفير الحماية للشعوب الضعيفة بإيجاد طرائق أفضل لإنفاذ القوانين الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان وكفالة عدم السماح بارتكاب انتهاكات خطيرة مع الإفلات من العقاب. والسيادة الوطنية توفر حماية حيوية للدول الصغيرة والضعيفة، ولكنها ينبغي

استهلاك الموارد غير المتتجدة، ولتشجيع الممارسات الملائمة للبيئة. ونحن في حاجة إلى بيانات علمية أكثر دقة.

و فوق كل شيء، نحن في حاجة إلى تذكر المقوله الأفريقية القديمة الحكيمه التي تعلمتها في طفولتي، وهي أن الأرض ليست لنا: إنها كنز نحفظه لمن سيأتون من بعدها.

ربما يكون الأعضاء يتساءلون الآن، ماذا عن الأمم المتحدة؟ أليس موضوع مؤتمر القمة والتقرير هو دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين؟ نعم، هذا صحيح، ويتضمن التقرير جزءاً آخر عن تجديد الأمم المتحدة آمل أن توليه الدول الأعضاء اهتماماً كبيراً.

ولكن علينا لا ننسى سبب أهمية الأمم المتحدة. وهي مهمة بقدر تمكناً من الإسهام على نحو مفيد في حل المشاكل وإنجاز المهام التي حددتها للتو. تلك هي المشاكل والمهام التي تؤثر على الحياة اليومية لشعوبنا. وفائدة الأمم المتحدة سيحكم عليها بالكيفية التي سنعالج بها تلك المشاكل والمهام. وإذا غابت عنها تلك النقطة، فلن يكون للأمم المتحدة دور كبير في القرن الحادي والعشرين، بل قد لا يكون لها أي دور إطلاقاً.

ويجب ألا ننسى مطلقاً أن منظمتنا أنشئت باسم "نحن الشعوب"، وهي العبارة التي اخترتها عنواناً لتقريري. فنحن في خدمة شعوب العالم، ويجب أن تستمع إليها. فهي تقول لنا إن الإنجازات السابقة ليست كافية؛ وهي تقول لنا إن علينا القيام بالمزيد - وأن نفعل ذلك على نحو أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر الأمين العام على عرضه التقرير الجوهري والبلغ والتاريخي والحفاظ على التفكير المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

عامة جاهزة للتنفيذ أقل بكثير مما وجدت في المجالات الأخرى التي ذكرتها.

ومع ذلك فإن الحقائق التي ترد في ذلك الجزء من التقرير تشير الإنذار البالغ. وأنا أرجو الأعضاء أن يطلعوا على ذلك الجزء ويولوه اهتماماً يوازي على الأقل الاهتمام الذي يولنه باقي أجزاء التقرير. وإذا أردت أن الخص الأهم في جملة واحدة، فسوف أقول إننا نهدى تراث أطفالنا لدفع ثمن ممارساتنا الحالية غير المستدامة. ولا بد لهذا أن يتوقف. ويجب أن تخفض انبعاثات الكربون وغيره من غازات الدفيئة، لنضع حداً للارتفاع الحراري. وتنفيذ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتحفيز المناخ يمثل خطوة أولى حيوية الأهمية.

إن "الثورة الخضراء"، التي أحدثت زيادات هائلة في الإنتاجية الزراعية في السبعينيات والثمانينيات، تباطأت وتغيرت. وينبغي لنا أن نتبعها " بشوره زرقاء" تركز على زيادة الإنتاجية في كل وحدة ماء وعلى إدارة مستجمعات المياه والسهول الفيضانية بعنانة أكبر. ويجب أن نواجه آثار المساحة المتناقصة باطراد للأراضي الصالحة للزراعة، في وقت تضاف فيه سنوياً ملايين عديدة من الأفواه التي يتغذى إطعامها. وقد توفر التكنولوجيا الأحيائية أفضل أمل لنا، ولكن ذلك لن يتثنى إلا إذا قمنا بحل الخلافات المحيطة بها والمخاوف التي تكتنفها. وأنا بقصد الدعوة إلى شبكة سياسات عالمية للنظر في هذه المسائل بصورة عاجلة، حتى لا تخسي فرصة القراء والجوع.

ويجب أن نحافظ على غاباتنا ومصايد أسماكنا وعلى تنوع الكائنات الحية، حيث أن جميع هذه الموارد على شفا الانهيار بسبب الضغط الناجم عن الاستهلاك والدمار البشريين. وباختصار، نحن في حاجة إلى إتاحة أخلاقية جديدة للإدارة. ونحن في حاجة إلى إتاحة معلومات أكبر للجمهور، وإلىأخذ التكاليف والفوائد البيئية في الحسبان تماماً عند اتخاذ قراراتنا الاقتصادية وغيرها من قرارات السياسات العامة. ونحن في حاجة إلى نظم وحوافز للتشجيع على منع التلوث والإفراط في